التجربة الصينية في إصلاح شركات القطاع العام وإمكانية تطبيقها في العراق

China's experience in reform of the public sector companies and the possibility of its application in Iraq.

الأستاذ الدكتور المتمرس
يحيى غني النجار
&
الباحث رياض جواد كاظم

Prof. Dr. Yahya Ghani Al-Najar

Assistant lecturer Riadh Jawad Kadhim

المستخلص :

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من انجازات تنموية صناعية كبيرة بعد أن كانت قبلها من اشد البلدان تخلفاً . لذا التعرف على أساسيات هذه التجربة نقف على الدرب السليم عند القيام بالتخطيط لأي عملية تنموية صناعية واقتصادية، وبهذا يهدف البحث إلى أيجاد استراتيجية جديدة في أدارة الأنشطة الصناعية العامة من خلال مجموعة من السياسات والآليات تتلائم مع خصوصية بلدنا في إصلاح شركات القطاع العام ، مستفيداً من تجربة الصين في توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص ، وانسحاب الدولة تدريجياً من الأنشطة الصناعية الخاسرة ،وأسلوب أدارة هذه الشركات ، وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، خاتمين البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها .

Abstract:

The chines experience gain its importance from the industrial and improvement achievement that it is gaining while china was the most backward country, so that knowing the fundamental of this experience is the correct way when we need to plan any economic and industrial improvement process. And by that, the research is aiming to find new strategy in public industrial activities management through many policies and mechanisms must be adapted with our country privacy to reform public sector companies by getting benefit from china experience in distributing roles between public sector and private sector. The state should be gradually withdrawn from loss industrial activities, managing these companies and making a way to private initiatives by support and encourage the private investment.

We end this research by introducing the conclusions and recommendations which we can make use of them.

Research keys , Chines experience in reforming , The status of the public sector companies , Applying reform in Iraq .

المقدمة Introduction:

تعد تجربة الصين الصناعية واحدة من انجح التجارب التي أثرت بشكل كبير على أهم الاقتصاديات العالمية، واستطاعت أن تتخطى العديد منها، وان أكثر ما يميز هذه التجربة هو أنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد، واستحوذت هذه التجربة اهتمام العديد من الدول المتخلفة املاً منها في جعل هذه التجربة نموذجاً يحتذى به من اجل تحقيق معدلات معقولة في النمو الاقتصادي . وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها، وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة، ولاسيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية في إصلاح شركات القطاع العام مقترنة بتحولات الاقتصادية .

أهمية الدراسة Importance of Research :

جاءت أهمية البحث من ضرورة النهوض بالصناعة التحويلية من خلال صياغة برنامج ملائم وشامل بالاصلاح الاقتصادي، يلعب فيه القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية البناء عن طريق تنظيم وتلبية قواعد ومتطلبات اقتصاد السوق بالشكل المتوازي والمدروس، من خلال دراسة وتحليل خصوصية الاقتصاد العراقي وفاعلية آلياته وإمكاناته الذاتية.

مشكلة الدراسة Problem of Research :

تعاني شركات القطاع العام من تشوهات عديدة نتيجة الحروب والحصار والسياسات الاقتصادية غير المستقرة فضلا عن تدخل الدولة المفرط في مفاصل الحياة الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي،الأمر الذي يتطلب اختيار الآليات المطلوبة للإصلاح طالما أن العراق يمتلك الموارد الاقتصادية المتنوعة والمقومات اللازمة لنجاحه.

فرضية الدراسة Hypotheses of Research :

أن عملية الاصلاح شركات القطاع العام في العراق تعالج حالة التخلف والتشوهات في قطاعاته الاقتصادية المختلفة إذا توافرت المقومات الضرورية وفعّلت الآليات الاقتصادية الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق النجاح المنشود.

هدف الدراسة Objective of Research :

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل خصوصية مقومات إصلاح الصناعة التحويلية ومدى فاعلية الآليات الاقتصادية والاستراتيجيات التي سيتم تطبيقها وبما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لتحسين أداء شركات القطاع العام وأدارته، وترشيق هيكليته وتحديد مجالاته، وتطوير البنى المؤسسية في العراق ورفع القيود وتفعيل أداء قوى السوق.

ولتحقيق الهدف المرسوم آنفاً تم تقسيم الدراسة على وفق هيكلٍ إجرائي يرتكز على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول
الصناعة في الصين بعد الإصلاح ١٩٧٨ إلى حدّ الآن

أعلنت الصين عن رغبتها في إجراء تحولات وإصلاحات اقتصادية جذرية ،سلك (دنغ شياوبينج) مهندس الصين من خلالها طريقةً إلى تبني بعض نماذج وأشكال (سياسة السوق الحر والاقتصاد المفتوح)، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، مستفيداً من بعض الموروثات الايجابية من نظام التخطيط، التي كانت مؤاتية للإصلاح والنمو، بما في ذلك وجود قاعدة صناعية وبنية أساسية، مستفيداً من تزامن ذلك مع عصر العولمة الجديد ، وبيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحاً ،والناجمة عن تخفيضات كبيرة في التعريفات الكمركية.

وجرت عملية الإصلاح للصناعة التحويلية على مراحل رئيسة :

1- المرحلة الأولى (١٩٧٨- ١٩٩٢) :

في عام ١٩٧٨ بدأ (المحدثون) برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد ، ويهدف البرنامج إلى مضاعفة الانتاج الصناعي خلال هذه المرحلة، وكان هناك مكونان رئيسان لهذه الإستراتيجية، احدهما يمثل الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجية وذلك للتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني، والآخر يتمثل بإعادة بناء الصناعة من الداخل بالتدرج؛ لتقليل سيطرة الدولة على الانتاج والاستثمار ، واستبدال ذلك بتأثير قوى السوق لجعل الاقتصاد تنافسيا بمجمله .

وقد بدأت خطوات الإصلاح في الصناعة التحويلية ضمن هذه المرحلة على وفق برنامجين،هما:

البرنامج الأول (١٩٧٨-١٩٨٥):انطلاقاً من مبدأ أنّ (الممارسة التجريبية) كمنهج تدريجي هو المعيار الوحيد لحكم الحقيقة ، تم البدء في إصلاح القطاع الصناعي من خلال تفكيك الجمعيات الزراعية،فضلاً عن أمكانية نقل ملكية الأرض المتعاقد عليها من أسرة إلى أخرى، والسماح بالملكية الفردية للأرض الزراعية .

أنّ هذا الأمر افرز مشكلة جديدة تمثلت في حدوث فائض عرض في الأيدي العاملة ،مما دعى الحكومة إلى إيجاد حل سريع لها عن طريق ما يسمى بـ (الصناعات الريفية)، التي تتضمن إنشاء مؤسسات صناعية في المناطق الريفية ذات طابع حرفي ويدوي .

وقد استطاعت المؤسسات الصناعية الريفية بحلول عام (١٩٨٥) توظيف (٧٠) مليون عامل، أي نحو (١٩%) من القوى العاملة في الريف الصيني ، وأنتجت ما نسبته (١٩%) من إجمالي الناتج الصناعي في الصين .([١])

البرنامج الثاني (١٩٨٦-١٩٩٢) :من خلال هذا البرنامج تم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع الصناعي، وتم التركيز على إصلاحين في هذا المجال، أحدهما يتعلق بإصلاح نظام

( )و ودي لي سوي تشنغ لي : الاقتصاد١الصيني، الذاكرة للنشر والتوزيع،(٢٠١٢)ص ٨ ٢.

ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها، والآخر يتعلق بإصلاح نظام التسعير وهما اصلاحين مهمين وأساسيين في إرساء التحول الاقتصادي وفقا للمنهج التدريجي .

ففي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية، جاء الاتجاه التدريجي في تحويل الشركات العامة إلى شركاتتسير وفقا لآليات ومبادئ السوق من خلال توجهين: الأول (ذات النمط الشمولي)، ويعتمد بشكل عام أتباع أسلوب الشركات المساهمة، وهو ما قد يزيد من روح المبادرة وزيادة الإنتاجية وفقاً لمبدأ تحقيق أعلى الأرباح،أي ربط زيادة إيرادات الموظفين بزيادة الانتاج وتحسين نوعيته . أما التوجه الثاني فقد قام على مبدأ (الأسلوب التدريجي) الذي ينص على انتقاء مشاريع محددة، وتطبيق كل صيغ الأسلوب التدريجي في التحول الاقتصادي ، وفي حال نجاحها يتم تعميم هذه النجاحات لتظم أعداداً أخرى من المشاريع ، وبذلك يتم الوصول إلى التوجه الاشمل ولكن بأسلوب تدريجي . ( )

أما الإصلاح الآخر خلال هذه المرحلة فأنه يتعلق بنظام التسعير؛ إذ تم أتباع أسلوب التسعير المزدوج الذي يعني أن يكون هناك تسعيرين للمنتجات السلعية، أي أنّ الأسعار تتحدد من قبل الدولة لجزء من الانتاج، والجزء الأخر تحدده آليات السوق ، وهنا يأتي في إطار التدرج في إصلاح نظام التسعير. وعلى وجه العموم فقد أصبحت أكثر من (٩٠%) من الأسعار تعتمد في تحديدها على إشارات السوق بحلول عام (١٩٩٢) .

واستناداً إلى مبدأ التجربة هي خير وسيلة للوصول إلى الحقيقة فقد قامت الحكومة الصينية بتطبيق نظام المسؤولية التعاقدية في القطاع الصناعي، إذ تم أثناء المدة (١٩٧٩-١٩٨٢) إعطاء استقلالية أوسع للمشروعات الصناعية، وبحلول عام ١٩٨٣ تطور نظام المسؤولية التعاقدية، ويتضمن هذا النظام مبدأ المشاركة في الأرباح بين المشروع والدولة، إذ يتعاقد المشروع مع الدولة على القيام بإنتاج منتوج معين وبكمية محددة مقابل نسبة من الأرباح، وإنْ تمكن المشروع من أنتاج كميةً أكبر من المتعاقد فإنه يحصل على جميع الربح المتحقق من الكمية الفائضة عن المتفق عليها ، أما إذا حقق المشروع كمية أقل من المتعاقد عليها فيتحمل التعويض من مصادره الخاصة .

ويمكن تصور مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي لمعدل نمو(GpD) خلال هذه المرحلة كما في الجدول (١) :

( ) وفاء المهدي واحمد جاسم محمد : لاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، مصدر سابق، ص ٨ ٨.

جدول (١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (١٩٨٤ – ١٩٩٢)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٨٤– ١٩٨٨	٩,٩
١٩٨٩	٤,٨
١٩٩٠	٣,٩
١٩٩١	٩,٢
١٩٩٢	١٤,٢

Source: Economic Survey1994 U.N. Publication New brk .

وفيه يتضح من الجدول (١) مدى التطور، المتحقق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني خلال هذه المرحلة؛ إذ يشير المعدل العام بما نسبته (٨,٤٤%) وهو ما يؤشر للإصلاحات التدريجية التي شملت القطاع الصناعي من تأثير إيجابي واضحٍ على واقع النمو الاقتصاد الصيني .

1- المرحلة الثانية (١٩٩٣-٢٠٠٠) :

بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق الاشتراكي منذ عام (١٩٩٣)، التي هدفت إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الصين، وقد اهتمت هذه المرحلة بمجموعةٍ من السياسات الصناعية، التي من أهمها :

- إن الصين يجب أن تسير في طريق الإصلاح الذي يتوافق مع ظروفها الخاصة.
- إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة، فجاء الحل على تأجير أو إغلاقالمصانع ولاسيما تلك المملوكة للدولة، ودمج الشركات الصغيرة في شركات كبيرة( ) .
- جعل الصناعات الثقيلة في خدمة الصناعات الخفيفة، فضلاً عن زيادة حصة الصناعات الخفيفة من الاستثمارات المخصصة للتكوين الرأسمالي .
- تضمين المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل رئيس على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساس نحو التصدير، وتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواء كان أجنبياً أم محلياً .
- اعتمدت سياسة تكنولوجية سُميت بـ (خطة شرار الكبرى)، كبرنامج يجمع بين العلوم والتكنولوجية، وبين الاقتصاد وقد تضمنت هذه الخطة استيراد العلوم والتكنولوجية، واستثمارها بصورة انتقائية( ) .

( ) إبراهيم الأخرس : التجربة الصين الحديثة في النمو، ايتراك للطباعة والنشر، مصر،(٢٠٠٨م) ص ١٠ ٢.

( ) عدنان مناتي صالح :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع أشارة خاصة إلى التجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، (٢٠١٣م) ص ٣٧٤.

- تقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار القادمين إليها بقصد الاستثمار.( )
- بدأت الصين عام (١٩٩٤) سياسة صناعية جديدة تسمى بالصناعات الارتكازية، وهي مجموعات (الآلات والمعدات و البتروكيمياويات والسيارات)، وسرعت في بناء المرافق الأساسية، وعمدت إلى زيادة التصدير .
- في عام (١٩٩٧) تبنت الصين سياسة (إلتقاط الكبير وإغفال الصغير)، إذ تشير سياسة التقاط الكبير إلى قيام صانعي القرار بالتركيز على المحافظة سيطرة الدولة على أكبر المؤسسات التي تملكها، أما سياسة إغفال الصغير، فهي تعني أن على الحكومة المركزية التنازل عن سيطرتها على المؤسسات الصغيرة التي تملكها الدولة، وتخويل الحكومات المحلية إعادة بنيان تلك المؤسسات، أو خصخصتها، أو إغلاقها .
- تأهيل العاملين عبر فتح مراكز إعادة التدريب بما ينسجم مع فتح المشاريع الجديدة .

ويمكن تصور مدى ما تحقق من تقدمٍ اقتصادي خلال هذه المرحلة كما في الجدول (٢) :

الجدول (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٣- ٢٠٠٠)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٩٩٣	١٤
١٩٩٤	١٣,١
١٩٩٥	١٠,٩
١٩٩٦	١٠
١٩٩٧	٩,٢
١٩٩٨	٧,٨
١٩٩٩	٦,٧
٢٠٠٠	٨,٤

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي على الموقع : www . Albankaldawli . org

يشير الجدول (٢) بوضوح إلى ما هو متحقق من نتائج إيجابية وفقاً للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يتبين أن حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي يعادل ما نسبته (١٠,١٦%) مما يشير إلى حالة فريدة في التفوق .

( ) عصام بن يحيى الفيلالي : التخطيط الاستراتيجي للتنمية، جامعة الملك بن العزيز، السعودية، (٢٠١٠م)، ص ٧ ٩.

2- المرحلة الثالثة (٢٠٠١ – حد الآن) مرحلة التخطيط الشامل والتطوير

بعد الدخول في القرن العشرين، تعمقت خطوات إصلاح آلية اقتصاد السوق الاشتراكي وحدثت هناك تطورات ملحوظة، وأخذت أسواق رأس المال، والتكنولوجية، والقوى العاملة، وغيرها من العناصر المهمة في التوسع والتقدم ، وفي الوقت نفسه أخذت الصين في التقدم والانصهار في النظام العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١.[١]

وفي عام ٢٠٠٣ دخلت الصناعة الصينية مرحلةً جديدةً، بدأت فيها بعملية تصنيع التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع، التوسع والانفتاح الخارجي بشكل اكبر .

وقد عزمت الحكومة الصينية على تبني هدفاً استراتيجيا متمثلاً بضرورة الاستفادة من منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع السعي للارتقاء بالقدرات الوطنية باتجاه تطوير العلوم التطبيقية والتقانة ، ولترجمة هذا الهدف إلى الواقع اتخذت الحكومة الصينية استراتيجيات جديدة لتواكب عصر المعلوماتية والعولمة وتضمنت الإجراءات الآتية:

- التوسع في استخدام التكنولوجيا العالية والنهوض بالصناعات التقليدية، أو تطبيق التكنولوجية العالية والجيدة في الانتاج .
- تعزيز حماية الملكية الفكرية الصينية في حالة شراء الوحدات الخاصة لمنتجات عالية التقنية من جانب الحكومة ومؤسساتها . (٢)
- إصلاح الجهاز الحكومي والإداري من خلال تقليص عدد موظفي الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى النصف، وأصبح دور الدولة يقتصر على مسألة (التملك) فقط، ومطالبة الشركات العامة بتحقيق الأرباح دون التدخل في شؤونها الداخلية، من أجل القضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية.(٣)
- تركيز الصين على الأنفاق على مجال البحث والتطوير، إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث والتطوير حوالي (٦%) عام ٢٠٠٢ من مجموع الإنفاق في الصين، ولم تقف هذه النسبة عند هذا الحد فحسب بل تطورت حتى وصلت إلى (٢٠%) عام (٢٠٠٦)، واستمر التركيز في الصين على الإنفاق في هذا المجال حتى أصبحت ثاني أكبر دولة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومتقدمة على اليابان بحلول عام (٢٠٠٨) .
- الاستفادة من الشركات متعددة الجنسيات ، وتتعاون معها ثم تتنافس ، ويتم هذا على ثلاثة مراحل:-

( ) رد دي لي سوي تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، مصدر سابق، ص ٦ ٣.

( ) عبد الرحمن تشوري : تجربة الصين في مواجهة العولمة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، على الموقع aata@ych@scs-net . org ص ١٤.

( ) فوزي حسن حسين : الصين واليابان ٣ عملاقات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني،(٢٠٠٩ م)، ص ١ ٣ ١.

أ- إتاحت الفرصة للمشروعات الصينية لكي تقتبس أخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع والمعالجة التي تنقلها الشركات متعددة الجنسيات إلى الصين .

ب- تتقبل المشروعات الصينية التطوير التكنولوجي الأولي من الشركات متعددة الجنسيات، وبعد هضم التكنولوجية الجديدة المتطورة تحاول المشروعات الصينية تجديد وتطوير تكنولوجياتها .

ت- تصبح الشركات الصينية قويةً وقادرةً حينما تصبح شريكاً استراتيجياً للشركات المتعددة الجنسيات، ومحاولة منافستها في السوق .

- منحت الحكومة الصينية المزايا المالية والإعفاءات للمعاهد العلمية التي تحولت إلى شركات أبحاث .
- أدركت الحكومة الصينية ضرورة تعزيز جميع أنواع البنى التحتية بسبب معدلات النمو المرتفعة؛ إذ ذكرت إحدى التقارير التي صدرت في عام (٢٠٠٦) أن الصين أنفقت على البنى التحتية بين عام (٢٠٠١-٢٠٠٥) بقدر ما أنفقته خلال الخمسين سنة الماضية . ( ) .

١

وقد استطاعت الصين خلال مدة قياسية أن تحقق معدلات تصدير مرتفعة لمختلف أنواع السلع الصناعية سواء كانت استهلاكية أم وسيطة كما موضح في الجدول (٣) :

الجدول (٣)

قيم الصادرات الصينية من السلع العالية التكنولوجيا إلى العالم ما بين عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

السنة	قيم الصادرات السلع التكنولوجية (مليار دولار)
٢٠٠٠	٤٨,٥
٢٠٠١	٥٤,٧
٢٠٠٢	٧٨
٢٠٠٣	١٢٣
٢٠٠٤	١٨٠
٢٠٠٥	٢١٠
٢٠٠٦	٢٧٠

http; //www .oced . org /document /htm 2006

تشير بيانات الجدول (٣) بأن الصين تعد في مقدمة دول العالم من حيث تصدير السلع العالية التكنولوجيا والتي بلغت (٢٧٠) مليار دولار من قيمة الصادرات العالمية، مقابل (٢٢٩) مليار دولار للولايات المتحدة وللسلع نفسها في العام (٢٠٠٦) (٢).

(١) WWW .epn: onIine . com / infrastrueture in china

( ) عبد الرحمن تشوري : تجربة الصين في مواجهة العولمة، مصدر سابق، ص ١٥.

ويمكن تصور مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي خلال هذه المرحلة من خلال الجدول (٤) :

الجدول (٤)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠١	٨,٣
٢٠٠٢	٩,١
٢٠٠٣	١٠
٢٠٠٤	١٠,١
٢٠٠٥	١١,٣
٢٠٠٦	١٢,٧
٢٠٠٧	١٤,٢
٢٠٠٨	٩,٦
٢٠٠٩	٩,٢
٢٠١٠	١٠,٤
٢٠١١	٩,٢
٢٠١٢	٩,٣

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي على الموقع : www . Albankaldawli . org

يشير الجدول (٤) بوضوح إلى ما هو متحقق من نتائج ايجابية وفقا للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال ذات الجدول يتبين أنّ حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي يعادل ما نسبته (١٠,٣%) مما يشير إلى حالة فريدة في التفوق .

المبحث الثاني
واقع ومساهمات شركات القطاع العام (شركات وزارة الصناعة والمعادن) في مؤشرات النمو في العراق

السمة العامة والواضحة حول الشركات العامة في العراق هي أنها تعاني من انخفاضٍ كبيرٍ في نسبة استغلال الطاقة المتاحة وإنتاجها الفعلي مقارنةً بطاقتها التصميمية, ويعود ذلك إلى جملةٍ من الأسباب أهمها تقادم الخطوط الإنتاجية, والحروب الكثيرة, الحصار الاقتصادي الدولي ألذي كان مفروضاً على العراق . وبعد عام (٢٠٠٣), تعرضت شركات القطاع العام إلى إضرارٍ إضافية كبيرة, بسبب الحروب والإعمال التخريبية مما أدى إلى شلل كامل في قدرة الشركات العامة على الانتاج ,

ومنذ ذالك الحين ولغاية الوقت الحاضر بُذلت جهود كبيرةٍ لإعادة تأهيل, وتشغيل المعامل, وتم رصد مبالغ محددة ضمن المنهاج الاستثماري السنوي بدءه من عام (٢٠٠٨) وما زالت عمليات التأهيل جارية في بعض المعامل .

وتشرف وزارة الصناعة والمعادن بموجب قانونها على أنشطة الشركات الصناعية العامة البالغة عددها (٧١) شركة موزعةً على قطاعاتها الصناعية السبعة بحسب التصنيف المعتمد في وزارة الصناعة والمعادن العراقية, التي تتكون من (٢٨١) معملاً في كافة المجالات الصناعية ,ويتضمن قطاع الصناعة التحويلية الأتي:

1- قطاع الصناعات الميكانيكية .
2- قطاع الصناعات الكهربائية .
3- قطاع الصناعات البتروكيمياوية .
4- قطاع الصناعات الكيمياوية .
5- قطاع الصناعات الإنشائية .
6- قطاع الصناعات الغذائية والدوائية .
7- قطاع الصناعات النسيجية .

ولأجل الكشف عن بعض المؤشرات الرئيسة لطبيعة عمل الشركات العامة التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن، وبُغية التعرف على الهيكلية الحالية وأداء الواقع الصناعي، يُنظر في الجدول (٥) :

جدول (٥)

مؤشرات لعدد من المتغيرات المتعلقة بالشركات العامة (رواتب ألموظفي , وأعداد المعامل, وأعداد الموظفين الفائضين عن الحاجة) لعام (٢٠١٣)

ت	الشركة	عدد المعامل	عدد العاملين	الربح والخسارة (٢٠١٣) مليون دينار	أعداد العاملين الفائضين عن الحاجة	رواتب الموظفين الممولة من قبل وزارة المالية (مليون دينار)	رواتب الموظفين الممولة من قبل شركات القطاع العام
١	شركة السيارات	٥	٢٦٥٥	٥٧٥٦٢	٤٨٧	تمول ذاتيا	٣٥٣٢٤
٢	الشركةالميكانيكية	٥	٣١٦٧	(٣١٦٢٣)	٢٨٣	٣٦٩٢٣	-------
٣	شركة الفارس	٣	١٣٠٩	(٤٥٥)	٣٨٧	١٢٦٥٧	-------
٤	شركة الحديد والصلب	٥	٥٥٢٩	(١٢٥٣٦)	٣١٠	٦١١٢٥	-------
٥	شركة الصمود	٦	١٣٣٢	٣٧٩	٣٥٥	تمول ذاتيا	١٦٢٧٩
٦	شركة العامة نصر	٣	٢٨٧٤	(٣٧٩٢)	١٠٣٠	٣١١٨٨	-------
٧	شركة ابن ماجد	٥	١٣٤٦	٠٠٠٠	١٨٥	تمول ذاتيا	١٤٧٣
٨	شركة العامة الفداء	٤	٩٧٨	(١١٢)	٧٨	٩٠٦٥	-------

٩	شركة العامة الإخاء	٥	٣٣٦٥	(٥٣٤٤)	٨٠٣	٣١١٠٣	-------
١٠	شركة ابن الوليد	٣	١٣٠٧	(٢٦٤١)	٤٧	١٢٣٨٠	-------
١١	شركة الإسناد الهندسي	٣	٥٨٧	(٢٣٤)	١٠٢	٥٨٦٤	-------
١٢	شركة الرضوان	٦	٦٤٥	٣٥٧	٤٧	تمول ذاتيا	٤٥٧٥
١٣	شركةالربيع العامة	٤	١٠٤٦	٥٧٥	٢١٢	تمول ذاتيا	٩١٢٨
١٤	شركة بدر العامة	٥	١٦٣٩	(٢٦١٤)	٤٢١	١٠٨٧٧	-------
١٥	شركة عقبة بن نافع	٦	١٢٩٧	(٧٩٧)	٧٧٩	٨٤٩٧	-------
١٦	شركة النهروان العامة	٤	١٧٥٢	(٥٨٤)	٨٥٢	٩٩٠٤	-------
١٧	شركة النعمان العامة	٣	٧١٨	(٢٠٨٧)	٢٤٨	٧٢٨٣	-------
	الصناعات الميكانيكية	٧٥	٣١٥٤٦	(٤٦٨٥٤)	٦٦٢٦	٢٣٦٨٦٦	٦٦٧٧٩
١٨	شركة ديالى العامة	٨	٢٨٥٠	٧٥٤٨	١٠٤	تمول ذاتيا	٣٣٤٥٧
١٩	شركة الزوراء العامة	٦	٦٤٧	٦٦٢٨	٢٧١	تمول ذاتيا	٩٩٣٥
٢٠	شركة الكهربائية	٥	٣٠٣٩	(٨١٣٤)	٨٧١	٣٠٢٦٧	-------
٢١	شركة المنصور العامة	٤	٦٣٤	(٦٧٥)	٧٨	٧٢٤٦	-------
٢٢	شركة الشهيد العامة	٣	١٣٣٦	٢٥٠٢	٢١٣	١٥٣٩٤	-------
٢٣	شركة أور العامة	٦	٤٠٢٠	(٣١١٧)	١١٦٦	٤٢٠٢٩	-------
٢٤	شركة التحدي العامة	٢	٥٣٨	٣٦٤	٥٤	تمول ذاتيا	٦٣٤٠
٢٥	شركة صلاح الدين	٤	١٦٤٨	(٢٣٦٣)	٢٠٦	١٦٧٣٧	-------
	الصناعاتالكهربائية	٣٨	١٤٧١٢	(٢٩٧٥)	٢٩٦٣	١١١٦٧٣	٤٩٧٣٢
٢٦	شركة كبريت المشراق	٣	١٣٧٠	(٣٥٦٩)	١٦٩	١٤٧٢١	-------
٢٧	شركة الفوسفات العامة	٧	٣٦٠٦	١٣٣٨٧	٤٢١	تمول ذاتيا	٤٦٨٩٣
٢٨	شركة البتروكيمياويات	٧	٣٩٧٥	(٦٩٢٨)	٨١٤	٥٧٩٦٨	-------
٢٩	شركة الأسمدة الشمالية	٢	٣٢٦٤	١٠٤٣	٢٢٦	تمول ذاتيا	١٢٨٧
٣٠	شركة الأسمدة الجنوبي	٢	٣٩٧٥	١١٧٧٢	١٠١	تمول ذاتيا	٥٦٦٩٤
	الصناعاتالبتروكيمياوي	٢١	١٦١٩٠	(٦٣٨١)	١٧٣١	٧٢٦٨٩	١٠٤٨٧٤
٣١	شركة اطارات النجف	٤	٢٤٠٢	(٥٩٠٠)	٣٥٢	٢٤٦٩٧	-------
٣٢	شركة المطاطية	١	١٥٣٢	(٤٠٨٣)	٤١١	١٣٦٥٩	-------
٣٣	شركة الورقية	٣	٣٩١١	(٤٠٣٨٤)	٥١	٣٩٥٩٦	-------
٣٤	شركة البطاريات	٤	١٩٢٥	(٦٢١٦)	٢٨٨	١٧٣٩٤	-------
٣٥	شركة الفرات	٣	١٧٠٥	(٧٤٠٩)	٢٣	١٧١٨٨	-------
٣٦	شركة ذات الصواري	٤	٩٤٧	(٨٣٠)	٥٦	٩٥٠٧	-------
٣٧	شركة ابن سينا	٢	٦٧٩	(٤٥٥٩)	١٦٥	٧٢٨٤	-------
٣٨	شركة الطارق	٢	٧٨٣	(٣٦٤٦)	١٨٠	٧٧٦٠	-------
٣٩	شركة التعدينية والعزل	-----	٨٥٠	٤٧١٦	٥	تمول ذاتيا	٩٩٨٤
	الصناعات الكيمياوية	٢٣	١٤٧٣٤	(٢٦٣١١)	١٥٣١	١٣٧٠٨٥	٩٩٨٤

٤٠	شركة الإنشائية	١٤	٦٠١١	(٧٤٠٢)	٩٠٠	٢٢٨٢٤٤	-------
٤١	شركة السمنت الشمالية	٦	٣٥٥١	١٠٩٦٤	١٢٢٥	تمول ذاتيا	٣٣٧٤٢
٤٢	شركة سمنت العراقية	٤	٤٢٤٢	٥٢٨٥	٩٩٦	٤٠٣١٦	-------
٤٣	شركة السمنت الجنوبي	٨	٥٠٨٤	(٣٩٢٧)	١١٣٥	تمول ذاتيا	٧١٥٨٧
٤٤	شركة زجاج وسيراميك	٧	٢٥٤٥	(٠٦٧٤)	٩٦٢	٢٠٤٢٣	-------
٤٥	شركة الحراريات	١	٦٠٥	(٦٥٨)	١٢	٦١٢٧	-------
٤٦	شركة نظم المعلومات	-----	٢٠٥	١٠	٨	تمول ذاتيا	١٧٢٠
٤٧	شركة الاستشارات	-----	٨٤٢	٣٥٧	٦٨	تمول ذاتيا	٩٢٣١
٤٨	شركة المنظومات	-----	٧٢٢	(٧١٢)	٣٥	٨٧٠٨	-------
٤٩	شركة تصميم والإنشاء	-----	٤٨٢	١٦٠٣	١٢	تمول ذاتيا	٦٧٥٦
٥٠	شركة الفحص والتأهيل	ألغيت	ألغيت	(٦٣٣)	ألغيت	ألغيت	ألغيت
٥١	شركة الحضر	-----	٥٣٩	(٢٢٠)	٢١	٦٠٢١	-------
٥٢	شركة العز	٢	١٠٨١	١٣٦٦٩	١١	تمول ذاتيا	١٢٣٣٥
٥٣	شركة الكندي	٥	٧٦١	(٧٣٤٢)	٧	٨٢٩٩	-------
٥٤	شركة جابر بن حيان	٦	٤٤٣	(٤٧٣٠)	١٢٦	٥٢٢٨	-------
٥٥	شركة الكرامة	٤	١٥٦١	٨٢٤٦	٤٢٧	تمول ذاتيا	١٥١٢١
٥٦	شركة تبوك العامة	٥	٤٩١	(٤٥٣٧)	١٨	٤٥٣٧	-------
٥٧	شركة الرشيد	٣	٩١٦	(١٨٤٦)	٤١٤	٩٩٣٥	-------
	الصناعات الإنشائية	٦٥	٣٠٠٨١	(٥٤٨٨٥)	٦٣٧٧	٣٣٧٨٣٨	١٥٠٤٩٢
٥٨	شركة أدوية نينوى	٣	١٩٥٩	(٤٥٠٣)	٢٥	١٧١٣٥	-------
٥٩	شركة الزيوت النباتية	٦	٤٥٧٥	(٣٩٨١٩)	٨٥٦	٣٨١٧٣	-------
٦٠	شركة أدوية سامراء	٣	٣٣٦٥	(١٨٤٤)	١٠	٣١٦١٤	-------
٦١	شركة التبوغ والسكاير	----	٢١٩١	(١٢٢٠)	٦٣٥	٢٠٣٧١	-------
٦٢	شركة الألبان	٤	٥٠٣٨	(٦٩٥٥)	٢٧٥٤	٢٨٣٣٠	-------
٦٣	شركة السكر	٤	١٦٣٢	(٤٨٨٢)	٣١٥	١٥٠٠٧	-------
	صناعات غذائية ودوائية	٢٠	١٨٧٦٠	(٤٩٢٢٣)	٤٥٩٥	١٥٠٦٣٠	-------
٦٤	شركة القطنية	٣	٢٩٨١	(٦٩٢٩)	٥٣٧	٢٤٧٧٢	-------
٦٥	شركة السجاد اليدوي	٧	٧٨٩	(٣١٠)	٤٣	٥٢٦٢	-------
٦٦	شركة النسيجية	٦	٦٠٥٩	(١٤٢١٨)	١٠٠٦	٥٩٨٣٦	-------
٦٧	شركة الجلدية	٧	٣٧٧١	(٧٠٠٢)	٩٢١	٢٨٣٢٥	-------
٦٨	شركة الألبسة الجاهزة	١	٤٤١٧	(٣٤٧٩)	٨٤٥	٣٤١٧١	-------
٦٩	شركة الصوفية	٨	٣٦١٦	(٤٨٩٥)	٤٩٨	٣٥٥٠٤	-------
٧٠	شركة نسيج واسط	٧	٣٥٣٠	(١٧٦١)	٣٥٣	٣٣٥٠٠	-------
	الصناعات النسيجية	٣٩	٢٥١٦٣	(٢٣٥٩٤)	٤٢٠٣	٢٢١٣٧٠	-------
٧١	التنمية الصناعية	----	٢٣٥	١٤٧٤	٦	تمول ذاتيا	٢٥٨١

	المجموع	٢٨١	١٥١٤٢١	(٨٧٤٩)	٢٨٠٣٢	١٢٦٨١٥١	٣٨٤٤٤٢

المصدر : إحصاءات وزارة الصناعة والمعادن ، الدائرة الإدارية والموارد البشرية ، الدائرة المالية ، الدائرة القانونية ، دائرة الموازنة الاستثمارية ، دائرة التخطيط ، مكتب المستشار الاقتصادي للوزارة ، مديرية العامة التنمية الصناعية /٢٠١٣.

يكشف الجدول (٥) البيانات المتاحة في الدراسات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمعادن بأن توزيع الصناعات القطاعية السبع, يكون الأتي :

1- **قطاع الصناعات الميكانيكية :** يشمل قطاع الصناعات الميكانيكية (١٧) شركة, وتشكل هذه الصناعة القاعدة الرئيسة للقطاعات الصناعية الأخرى .

- عدد المعامل (٧٥) معملاً .
- عدد العاملين (٣١٥٤٦) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (٥) شركة, وهي وتوفر مبلغ قدره (٦٦٧٧٩) مليون دينار سنوياً .
- عدد الشركات الخاسرة (١٢) شركة, وتدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (٢٣٦٨٦٦) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (٦٦٢٦) عاملاً .

2- **قطاع الصناعات الكهربائية :** يشمل هذا القطاع (٨) شركات, وتقوم هذه الصناعة بتوفير عددٍ كبيرٍ من المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي لتلبية متطلبات المواطنين من المنتجات الكهربائية.

- عدد المعامل (٣٨) معملاً .
- عدد العاملين (١٤٧١٢) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (٣) شركة, وهي وتوفر مبلغ قدره (٤٩٧٣٢) مليون دينار سنويا .
- عدد الشركات الخاسرة (٥) شركة, وتدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (١١١٦٧٣) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (٢٩٦٣) عاملاً

3- **قطاع الصناعات الكيمياوية :** – يشمل هذا القطاع (٩) شركات, وتتسم هذه الصناعات باستغلال الموارد الطبيعية, كاستغلال الغاز الطبيعي في تصنيع الأسمدة النيتروجية وتصنيع الأسمدة الفوسفاتية' وهي ضرورية في دعم القطاع الصناعي, والنهوض بالنشاط الزراعي في العراق .

- عدد المعامل (٢٣) معملاً .
- عدد العاملين (١٤٧٣٤) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (١) شركة, وهي وتوفر مبلغ قدره (٩٩٨٤) مليون دينار سنويا .
- عدد الشركات الخاسرة (٨) شركة, وتدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (١٣٧٠٨٥) مليون دينار سنوياً .

- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (١٥٣١) عاملاً .

4- **قطاع الصناعات البتركيمياوية** :- يشمل هذا القطاع (٥) شركات, وهي التي تمتاز بوجود سوق محلي وعالمي واسع, وإمكانية التنافس من خلال توفير المواد الأولية بأسعار زهيدة .

- عدد المعامل (٢١) معملاً .
- عدد العاملين (١٦١٩٠) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (٣) شركة, وهي وتوفر مبلغ قدره (١٠٤٨٧٤) مليون دينار سنويا .
- عدد الشركات الخاسرة (٢) شركة, وتدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (٧٢٦٨٩) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (١٧٣١) عاملاً .

5- **قطاع الصناعاتالإنشائية** : يشمل هذا القطاع (١٨) شركة, وتعد الصناعات الإنشائية من ابرز الصناعات, لكونها تسهم في إسناد عمليات أعادة أعمار العراق, وتوفير المواد الإنشائية كالاسمنت, والطابوق,والزجاج, والكونكريت, وغيرها .

- عدد المعامل (٦٥) معملاً .
- عدد العاملين (٣٠٠٨١) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (٨) شركة, وهي توفر مبلغ قدره (١٥٠٤٩٢) مليون دينار سنوياً .
- عدد الشركات الخاسرة (١٠) شركة, وتدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (٣٣٣٨٣٨) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (٦٣٧٧) عاملاً .

6- **قطاع الصناعات الغذائية والدوائية** : يشمل هذا القطاع (٦) شركات, وتساهم في توفير المنتجات التي يحتاجها السوق المحلي من الأغذية والأدوية .

- عدد المعامل (٢٠) معملاً .
- عدد العاملين (١٨٧٦٠) عاملاً .
- عدد الشركات الرابحة (لا توجد) شركة .
- عدد الشركات الخاسرة (٦) شركة, وهي تدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (١٥٠٦٣٠) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (٤٥٩٥) عاملاً .

7- **قطاع الصناعات النسيجية** : تشمل هذه الصناعة (٧) شركة, تقوم هذه الصناعات بتلبية متطلبات المواطنين من المنتجات النسيجية.

- عدد المعامل (٣٩) معملاً .
- عدد العاملين (٢٥١٦٣)عاملاً .

- عدد الشركات الرابحة (لا توجد) شركة.
- عدد الشركات الخاسرة (٧) شركة, تدفع وزارة المالية رواتب الشركات الخاسرة مبلغ (٢٢١٣٧٠) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين الفائضين عن الحاجة (٤٢٠٣) عاملاً

يتضح مما سبق الآتي :

- تمتلك وزارة الصناعة والمعادن (٧) قطاعات صناعية موزعة حسب التصنيف المعتمد في وزارة الصناعة والمعادن العراقية .
- تبلغ الشركات التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن (٧١) شركة إنتاجية وخدمية, منها (٦٤) شركة إنتاجية , (٧) شركات خدمية واستشارية .
- عدد المعامل التابعة إلى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بحدود (٢٨١) معملاً, إذ تم إعادة تأهيل العديد من المعامل من خلال سياسة المناهج الاستثمارية المتبعة في وزارة الصناعة والمعادن منذ عام (٢٠٠٨) ولغاية وقتنا الحاضر .
- أعداد الشركات الرابحة (٢٠) شركة, وهي تستطيع تغطية النفقات التشغيلية لشركاتها, دفع رواتب موظفيها من خزينتها, وتوفير مبلغ قدره (٣٨٤٤٤٢) مليون دينار سنوياً .
- أعداد الشركات الخاسرة (٥٠) شركة, وهي التي لا تستطيع تغطية نفقاتها التشغيلية, ورواتب موظفيها, ومن ثم تقوم وزارة المالية بدفع مبلغ قدره (١٢٨٦١٥١) مليون دينار سنوياً .
- عدد العاملين في شركات وزارة الصناعة والمعادن (١٥١٤٢١) عاملاً موزعين على الشركات المختلفة ومقر الوزارة ,إذ ازداد عدد العاملين في شركات القطاع العام بعد عام (٢٠٠٣), ولم تكن هذه الزيادة على وفق الحاجة الفعلية للشركات, وإنما على وفق دوافع سياسية, إذ جرى أعادة الكثير من العاملين (المفصولين السياسيين في زمن النظام السابق), ومن ثم فقد كانت هنالك أعداد كبيرةً من العاملين الفائضين عن الحاجة (بطالة مقنعة), بلغ عددهم بحدود (٢٨٠٣٢) عاملاً, واليوم أصبح هولاء يعدون أحد التحديات والمشاكل التي تعيق عمل الشركات, وأحد المشاكل التي تعيق إحالة الشركات إلى مستثمرين محليين أو أجانب .

يتضح مما سبق بأنّ هذه الشركات كانت منذ عقود كثيرة تعاني من مشاكل حالت دون تطورها, بل إلى توقف النسبة العظمى منها بشكل كلي, مما شل حركة التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي, الأمر الذي أدى إلى توجه السوق نحو السلع الأجنبية المستوردة لسد النقص في الطلب المحلي, وقد تزامن كل ذلك مع انهيار البنى التحتية, الأمر الذي ساهم بشكلٍ كبيرٍ في تدميرالصناعات المحلية .

المبحث الثالث

استراتيجيةمقترحةلإعادةتأهيلمشروعاتالقطاعالعامفيالعراق

تعاني الصناعة التحويلية في العراق من مشاكل عدة في مقدمتها تقادم الآلات والمعدات والمكائن، ورفع أسعار المدخلات الانتاج بسبب رفع الدعم الحكومي عن منشات القطاع العام، وكذلك الفساد وسؤ الإدارة، إضافة إلى مشاكل عدم توفر الطاقة بشكلٍ كافٍ، وارتفاع التعريفة الكمركية التي اتبعتها المؤسسات المعنية بالكهرباء، ورفع أسعار المحروقات داخلياً مما ترتب ارتفاع تكاليف الانتاج . وتعاني الصناعة أيضاً من انخفاض التشابك الصناعي التي تقيس مدى اعتماد الصناعة المحلية على القطاعات الأخرى الصناعية المحلية في أمدادها بما تحتاج إليه من مكونات ومستلزمات أي ضعف الارتباطات الأمامية والخلفية للصناعة التحويلية .

وفي ضوء ما تقدم، فأن من الأهمية البحث في أسباب النهوض بالصناعة التحويلية من خلال أتباع حزمة من السياسات والإجراءات الصناعية ، وكما يأتي :

1- وضع إستراتيجية محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتطويرها في العراق والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية أو المتقدمة, إذ يجب أن تتناسب هذه الاسترتيجية مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية, وأن تتوافق مع ظروف البيئة في العراق, فضلاً عن دراسة أفضل البدائل المتاحة عند اختيار التكنولوجيا بحيث يتم اختيار أفضل أنواع التكنولوجيا, كما يجب أن تتضمن عقود الشراء التدريب الكامل للكادر الوطني على التشغيل والصيانة والمشاركة الفعلية في نصب المعدات .

2- مراجعة أداء الشركات العامة، ووضع ضوابط لعملها والحد من خطوط الانتاج القديمة، والأخذ بتدابير جديدة للإنتاج والإنتاجية، وتحديث الإدارة في الشركات العامة، واستخدام أساليب متطورة لتطوير الموارد البشرية

3- تحديد القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية، والتي تتمكن من تطوير قدرتها التنافسية من خلال رفع مستوى النشاط الصناعي التكنولوجي في الشركات العامة، وكذلك توفير البنية التحتية اللازمة لعمل تلك القطاعات .

4- العمل على وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل الشركات العامة التي تعاني من مشكلات هيكلية وتنظيمية والتي لا يمكن أصلاحها ذاتياً، لجعلها تعمل وفق الإلية السوق ، وتطبيق معايير الجودة العالمية (Iso) عليها .

5- وضع إستراتيجية لإصلاح شركات القطاع العام خلال هذه المرحلة، المتمثلة بالاستيراد الكامل للتكنولوجية وذلك لتغلب السريع على التخلف من جهة، وإعادة الصناعة من الداخل بالتدرج لتقليل سيطرة الدولة على الانتاج والاستثمار .

6- أصلاح ملكية الشركات الصناعية من خلال تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقاً لآليات السوق من خلال توجهين :

التوجه الأول: يعتمد بشكل عام أتباع أسلوب الشركات المساهمة، وهو ما قد يزيد من روح المبادرة وزيادة الإنتاجية وفقاً لمبدأ تحقيق أعلى الأرباح، إي ربط زيادة إيرادات الموظفين بزيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

التوجه الثاني: ينص على انتقاء مشاريع محددة ، وتطبيق كل صيغ الأسلوب التدريجي في التحول الاقتصادي، وفي حال نجاحها يتم تعميم هذه النجاحات لتظم أعداداً أخرى من المشاريع .

7- أعطاء استقلالية أوسع للشركات الصناعية (نظام المسؤولية التعاقدية)، ويتضمن هذا النظام مبدأ المشاركة في الأرباح بين المشروع والدولة، إذ يتعاقد المشروع مع الدولة على القيام بإنتاج منتوج معين وبكمية محددة مقابل نسبة من الأرباح، وإنْ تمكن المشروع من أنتاج كميةً أكبر من المتعاقد فإنه يحصل على جميع الربح المتحقق من الكمية الفائضة عن المتفق عليها، أما إذا حقق المشروع كمية أقل من المتعاقد عليها فيتحمل التعويض من مصادره الخاصة .

8- تبني سياسة (التقاط الكبير وإغفال الصغير)، إذ تشير سياسة التقاط الكبير إلى قيام صانعي القرار بالتركيز على المحافظة سيطرة الدولة على أكبر المؤسسات التي تملكها، أما سياسة إغفال الصغير، فهي تعني أن على الحكومة المركزية التنازل عن سيطرتها على المؤسسات الصغيرة التي تملكها الدولة، وتخويل الحكومات المحلية إعادة بنيان تلك المؤسسات، أو خصخصتها، أو إغلاقها .

9- أعطاء الأولوية للصناعات القائمة على المواد الأولية المتوفرة محلياً وعلى الموارد الزراعية ذات الميزة النسبية .

10-تضمين المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساس نحو التصدير، وتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي للعراق سواء كان أجنبياً او محلياً.

11-تحديد دور وزارة الصناعة والمعادن وصلاحيتها، يتمثل هذا الدور بالاتي :-

12- دراسة المتطلبات القانونية والتشريعية والإجرائية اللازمة لنمو الصناعة العراقية وتطويرها، وخلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الصناعية .

13-وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتطوير الصناعة بكافة قطاعاتها وزيادة قدرتها على المنافسة داخلياً وخارجياً، ووضع برامج التنفيذ مع التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية .

14-متابعة التطورات والأساليب الحديثة وما يستجد في التكنولوجيا بهدف أعادة تأهيل وتطوير شركات القطاع العام وتجديدها وترقيتها تكنولوجياً ورفع إنتاجيتها .

15-وضع برنامج وطني يتضمن سياسة تدريبية لتطوير الموارد البشرية في الشركات العامة ، وتطبيق خطة لإعادة نشر القوى العاملة والتخلص التدريجي من العمالة الفائضة عن طريقالتقاعد المبكر،او نقل إلى وزارات أخرى ، او عن طريق أعطاء مكافأة مالية مجزية للعاملين الراغبين بذلك .

16-إزالة العقبات التي تعيق تطور القطاع الصناعي عن طريق أعداد خطة لتطوير القطاع العام مع بداية عام (٢٠١٥) ولمدة (١٠) سنوات، ووضع مخطط زمني لتنفيذها مرتبط بتنفيذ خطوات إجرائية لجعل الصناعة التابعة للقطاع العام وصناعات القطاع الخاص أكثر تنافسياً، وللتأسيس لقاعدة صناعية وطنية حديثة ومُنتح عراقي وطني يرقى إلى المقاييس الدولية .

17-توفر المؤشرات والإحصائيات والبيانات الدورية المتعلقة بأداء الشركات القطاع العام تعكس الشفافية وتكسب ثقة المستثمر الأجنبي .

الخاتمة

الاستنتاجات : conclusions

1- انتهجت الصين سياسة الإصلاح الاقتصادي بصورة متأنية إذ بدأت بتحسين مستوى الإنتاجية في مؤسساتها القائمة، لم تبدأ بعملية التخلص من اليد العاملة الفائضة إلا بعدما وصل مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي إلى مستويات عالية ، ناهيك عن استخدام برامج التطوير والتأهيل للموارد البشرية التي نفذتها بنجاح .

2- واجهت الصناعة التحويلية في العراق العديد من المعوقات والتحديات التي حالت دون تقدمها، ومع ذلك هناك عوامل مشجعة لإيجاد صناعات تحويلية متطورة مستقبلاً .

3- لم تكن مؤشرات ومساهمات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي لم تكن بالمستوى المطلوب في عام (٢٠١٣)، وبهذا يعد العراق من الدول الأقل نموا في العالم ، وبذلك لا يزال قطاع الصناعة التحويلية متخلف ولا يشكل أي أهمية في الاقتصاد العراقي .

4- لم تكن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي التحويلي في العراق بالقدر المطلوب، كما أنّ عدم توفر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة ساهم في عدم تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية .

5- ليست الخصخصة العلاج الشافي لكل ما تعانيه الصناعة التحويلية من مشاكل إلا انها يمكن أن تكون وسيلة ناجعة لعلاج بعض المشاكل ولاسيما على المدى البعيد .

6- لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية، بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الاقتصادية التي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية .

7- لم يُنظر إلى مشاريع القطاع العام في العراق بوصفها وحدات اقتصادية فعّالة على وفق رؤية موضوعية تستند إلى مؤشرات الكفاءة الاقتصادية، فصارت تلك المشاريع – غالباً – مجرد وحدات اقتصادية فاشلة فاقدة لمبررات وجودها من وجهة نظر الرشادة الاقتصادية ، وقد استند وجودها أي المؤسسات العامة على وفق رؤية ذات صبغة سياسية، وهذا استلزم الرضا بقبول بقاء تلك المؤسسات الفاشلة على حساب التضحية بمعايير ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية .

التوصيات : Recommendation

1- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والعربية التي طبقت سياسة الإصلاح الاقتصادي كـ (الصين) ولاسيما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، وكيفية نموها، وتطورها .

2- يجب أن يكون للدولة دوراً بارزاً في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع، فتدخل الدولة في ذلك يُعد ضرورياً لضمان توفير الموارد التمويلية من جهة، ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها من جهة أخرى؛ فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على إنشاء مشروعات صناعية.

3- أعطاء القطاع العام دوراً متميزاً في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في العراق مع ضرورة الاهتمام بتشخيص نقاط القوة والضعف فيه، وذلك من خلال إعادة هيكيلته، وجعله قطاعاً ديناميكياً .

4- لابد أن ينظر إلى عملية إعادة هيكلة القطاع العام على أنها مرحلة تمهيدية لسياسة الخصخصة، والاستمرار في هذه العملية كلما اقتضت الضرورة لتقوية جهاز الانتاج الوطني، وبعبارة أخرى لابد أن تبقى الدولة حاضرة في النشاط الاقتصادي .

5- يجب الأخذ بمؤشرات الكفاءة الاقتصادية بجميع أبعادها عند محاولة تقصي أسباب فشل مؤسسات القطاع العام دون إغفال مؤشرات المنافع العامة .

6- ضرورة تحسين أداء المؤسسات الصناعية العامة التي تعاني من ضعف في استغلال الطاقة الإنتاجية من خلال الاعتماد على مجموعة من العناصر من أهمها :

- إعداد برنامج إعادة إعمار شامل للمصانع والشركات الصناعية التي تعاني من اندثار موجوداتها بسبب التقادم.
- معالجة مشكلة العمالة الفائضة في الشركات العامة بأسلوب لا يؤدي إلى ارتفاع مستوى بطالة القوى العاملة ، واعتماد مبدأ التأهيل حسب حاجة الصناعة العراقية إلى المهارات المختلفة .
- ضرورة إعطاء الاستقلالية للشركات الصناعية ، وتطبيق أدوات التحليل المالي والمحاسبي التحليلية، ودراسة الجدوى المشاريع العامة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية داخل الشركات الصناعية، ولاسيما في مجال البحث، والتطوير، والتسويق .

- إعادة النظر بسياسة الرواتب والحوافز بما يتناسب مع الأسعار وزيادة الإنتاجية، لأنها عنصر مهم في عملية تطوير القطاع العام .
- إلزام الشركات الصناعية بالحصول على شهادة الجودة للمنتجات، وشهادة الايزو لجودة الأداء .

7- نعتقد أن الاستراتيجية التي يجب أتباعها في مجال الصناعة الإنتاجية تكمن في تأهيل الشركات العامة المجدية لتحريك العملية الاقتصادية .

8- خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعة الأجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الصناعية الوطنية .

9- خصخصة المشاريع والشركات المتعثرة التي تفتقر إلى القدرات الفنية والإدارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي، لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية .

10- الاهتمام بدقة بالبيانات والمعلومات، وشمولها كافة المنشات الصناعية، والعمل على تسهيل حصول الباحثين والمختصين عليها لإجراء الدراسات والبحوث حول تطوير الصناعات التحويلية في العراق، ووضع نتائج الأبحاث والدراسات أمام صناع القرار والمستثمرين .

11- لابد أن ينظر إلى عملية إعادة هيكلة القطاع العام على أنها مرحلة تمهيدية لسياسة الخصخصة، والاستمرار في هذه العملية كلما اقتضت الضرورة لتقوية جهاز الانتاج الوطني، وبعبارة أخرى لابد أن تبقى الدولة حاضرة في النشاط الاقتصادي .

قائمة المصادر

1- تشنغ لي، وو دي لي سوي: الاقتصاد الصيني، الذاكرة للنشر والتوزيع، (٢٠١٢)، ص٢٨.

2- تشوري، عبد الرحمن : تجربة الصين في مواجهة العولمة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، على الموقع aata@ych@scs-net . org ص١٤ .

3- الأخرس، إبراهيم: التجربة الصين الحديثة في النمو، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، (٢٠٠٨)، ص٢١٠ .

4- صالح، عدنان مناتي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع أشارة خاصة إلى التجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، (٢٠١٣)، ص٣٧٤ .

5- الفيلالي، عصام بن يحيى: التخطيط الاستراتيجي للدول، جامعة الملك بن العزيز، السعودية، (٢٠١٠)، ص٩٧ .

6- المهداوي، وفاء واحمد جاسم محمد : لاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد(٣٣)، (٢٠١٢)، ص٨٨.

7- WWW .epn: onIine . com / infrastrueture in china

8- وزارة الصناعة والمعادن – الدائرة الإدارية في العراق .
9- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة التخطيط في العراق .
10- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة المالية في العراق .
11- وزارة الصناعة والمعادن – دائرة الفنية في العراق .
12- وزارة الصناعة والمعادن – مكتب المستشار الاقتصادي في العراق .